

# متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

حمد بن حمدان الغامدي\*

الملخص هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات التي يجب توفرها لتحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز. واستخدمت المنهج الوصفي، عبر استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (302) عضو هيئة تدريس في الجامعة، تم اختيارهم باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز التي حازت على درجة أهمية (مرتفعة جداً) عبر عدة مجالات؛ كان ترتيبها حسب الأولوية في الأهمية لكل مجال من مجالات متطلبات القدرة التنافسية في الجامعات السعودية الناشئة على النحو التالي: مجال البنية التحتية وتقنية المعلومات في المرتبة الأولى، يليه مجال الموارد والكفاءات في المرتبة الثانية، ثم مجال خدمة المجتمع في المرتبة الثالثة، ومجال الإدارة والقيادة الجامعية في المرتبة الرابعة، ثم مجال الثقافة التنظيمية (التنافسية) في المرتبة الخامسة، يليه مجال التدريس والتعليم في المرتبة السادسة، وفي المرتبة السابعة والأخيرة يأتي مجال البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية للجامعات، جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز.

# متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

## 1. المقدمة

ما أظهرته العديد من الدراسات كدراسة رضوان [5]، التي أوضحت أن واقع الجامعات الناشئة في المملكة يدل على وجود فجوة بين ما تحتاج إليه كل جامعة وما يمكن أن تنفذه بالفعل، مما يعني أن الطريق لزال أمامها طويل، كما أشارت إلى أن هناك ضعفاً في العلاقة بين الجامعات الناشئة ومؤسسات المجتمع المحلي. ودراسة المطلق [6]، الذي كشفت عن ضعف الاستثمار المعرفي في بناء الميزة التنافسية بالجامعات السعودية الناشئة، كما كشفت عن ضعف واقع البحث العلمي والإنتاج العلمي في هذه الجامعات. وفي دراسة العنزي [7]، توصل الباحث إلى العديد من الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة وخصوصاً فيما يتعلق بالبحث والاتصال وتقنية المعلومات.

فجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من الجامعات الناشئة التي تحتاج إلى جهود تأسيسية تجعلها قادرة على المنافسة، مما يستدعي توفير دعم ومساندة وقيادة قوية قادرة على وضع رؤية وخطط استراتيجية للهوض بها وبالتالي فإنه مع التوسع في إنشاء وتطوير الجامعات السعودية، وأهمية مبدأ التنافسية، وما صاحب ذلك من تحديات ومصاعب تتأكد الحاجة إلى توفر متطلبات المنافسة لدى جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، والتي بدورها ستسهم في إيجاد عوامل مهمه تساعد على النجاح والتميز من الناحية الإدارية والتعليمية والبحثية، وبالتالي القدرة على المنافسة وتحقيق الريادة على الصعيد المحلي والعالمي.

وقد بينت المراجعات للأدبيات السابقة أن متطلبات القدرة التنافسية في الجامعات يتم تحقيقها من خلال مجالات القدرة التنافسية. حيث أنه لا يمكن للجامعات أن تنجح في تحقيق قدرة تنافسية بدون وجود متطلبات نجاحها، وهذه المتطلبات تأتي من داخل الجامعة وخارجها.

## 2. مشكلة الدراسة

تعد جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من الجامعات السعودية الناشئة التي تسعى إلى تحقيق قدرة تنافسية تستطيع من خلالها تحقيق الريادة على المستوى المحلي والعالمي، ولتحقيق تطلعاتها في التنافسية قامت بوضع خطة استراتيجية لعام 2030، وحدت رؤيتها ورسالتها لتتماشى مع تطلعاتها واستراتيجياتها لعام 2030، حيث نصت رؤية الجامعة 2030 على "جامعة متميزة في التعليم، منافسة في البحث العلمي الداعم لاقتصاد المعرفة، فاعلة في الشراكة والمسؤولية المجتمعية"، ورسالتها على "تقديم تعليم متميز، وتطوير بحوث علمية إبداعية، وتعزيز الشراكة والمسؤولية المجتمعية من خلال: بيئة أكاديمية محفزة وموارد بشرية وتقنية متميزة وشراكات إستراتيجية فاعلة ونظام إداري داعم".

ومن أهدافها الاستراتيجية 2030 لتحقيق التميز والريادة "تعزيز مكانة الجامعة محلياً ودولياً. تمكين الطلبة من المنافسة في سوق العمل. استقطاب الموارد البشرية المتميزة وتنميتها. التحسين المستمر لممارسات الجودة وتطبيقها. بناء شراكات إستراتيجية فاعلة. استدامة الموارد المالية للجامعة. تطوير نظام إداري داعم. تطوير برامج داعمة للمسؤولية المجتمعية".

يواجه التعليم العالي تحديات، وتغيرات كبيرة في أدواره ووظائفه في عصر التنافسية والتحول الكبري، حيث تعاطم تأثيره في بناء اقتصاديات المعرفة، وأصبح له دوراً محورياً في خلق القدرة الفكرية التي يعتمد عليها في إنتاج المعرفة وتوظيفها، الأمر الذي جعل العديد من الدول تولي اهتماماً كبيراً بالتعليم الجامعي وترصد له ميزانيات ضخمة لتوفير متطلبات القدرة على المنافسة، وكسب الريادة العالمية.

وتعد الجامعات الركيزة الأساسية لتطوير وتنمية المجتمع في كافة المجالات، وهي وسيلة المجتمع نحو تحقيق التقدم والرفاهية، مما يجعل الجامعات السعودية أمام تحدي التنافسية مع مختلف الجامعات الإقليمية والعالمية بتحقيق تصنيف عالٍ في ضوء المؤشرات الدولية. ويتطلب ذلك تحقيق أعلى معدلات الجودة، بحيث يستخدم التنافس بين الجامعات في كل ما يرتبط بمعايير الجودة الشاملة، وتتوقف درجة تحقيق تلك المعايير على مدى ما يتاح لها من الاستقلالية [1].

ونظراً لتزايد أهمية الجامعة في التنافسية العالمية، يرى Salmi [2] ضرورة إنشاء جامعات عالمية المستوى؛ لتقوم بدور رئيس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحفزة على النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية، وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق الريادة والتنافسية في السوق العالمي للجامعات. كما أن إنشاء جامعة قادرة على المنافسة يتطلب قيادة قوية قادرة على وضع رؤية مناسبة لمستقبل الجامعة، وتنفيذ هذه الرؤية بطريقة فعالة، وفريق يساند القيادة لتنفيذ هذه الخطة، وإلى فهم كامل لروح الخطة المؤسسية، وان يكونوا قادرين على تطبيق الرؤية [3].

والمملكة العربية السعودية واحدة من الدول الناهضة اقتصادياً، تُدرك أن التحول باتجاه مجتمع المعرفة أصبح أمراً حتمياً لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً قادراً على المنافسة العالمية. وقد تُوج بإصدار رؤية المملكة 2030، التي ركزت على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال قيام مؤسسات التعليم العالي في إعداد الأفراد علمياً ومهنيّاً، إلا أن إعداد الأفراد على مستوى علمي ومهاري عالٍ يتطلب وجود مؤسسات ذات كفاءة وجود نوعية. لذلك كان أحد أهم أهداف رؤية المملكة 2030، رفع تصنيف جامعات المملكة بدخول خمس جامعات على الأقل ضمن أفضل مائتي جامعة دولية [4].

وتتأكد الحاجة للتميز والمنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً في الجامعات السعودية الناشئة، فهذه الجامعات في الخطوات الأولى لمسيرة طويلة، حيث أن تحسن الأداء ورفع القدرة التنافسية لم يعد أمراً اختيارياً وإنما أصبح شرطاً جوهرياً للبقاء والاستمرار، فهذه الجامعات تواجه ما تواجهه الجامعات العريقة من تحديات ومصاعب، بالإضافة إلى وجودها في مناطق بعيدة عن مراكز المدن الكبيرة ذات النشاط الاقتصادي المتعدد والمتنامي، كما أن هذا البعد يشكل عدم كفاية البيئة الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز البحث العلمي والشراكة الاقتصادية مع الشركات المنتجة، والتبادل العلمي مع الجامعات وغيرها. بالإضافة إلى أن الجامعات الناشئة تعاني من ضعف الإمكانيات والموارد البشرية والمادية، وتواجه صعوبات وتحديات عديدة. وهذا

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

الحدود الزمنية:

تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الأول من العام الجامعي 1440هـ/1441هـ.

### د. مصطلحات الدراسة

تُعرف متطلبات القدرة التنافسية بأنها: كل ما هو ضروري ومطلوب من الأشياء المادية والبشرية التي ينبغي توافرها لتحقيق لامتلاك الجامعات ميزات وقدرات تنافسية.

وتُعرف القدرة التنافسية للجامعات بأنها: قدرة الجامعة على استثمار إمكانياتها لتحسين أدائها بمستوياتها الأكاديمية والبحثية والخدمية، ورفع مستوى جودة مخرجاتها، مما يجعلها تمتلك مزايا تنافسية تساعدها على الاستمرارية والمنافسة، وتؤهّلها لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات.

فيما تُعرف جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز بأنها جامعة حكومية صدر قرار إنشائها في عام 1430هـ، وذلك بتحويل فرع جامعة الملك سعود بالخرج إلى جامعة مستقلة تدعى جامعة الخرج، وانضمام جميع الكليات في محافظات الخرج والدلم ووادي الدواسر وحوطة بني تميم والأفلاج والحريق والسليل إلى الجامعة، وفي 1432هـ أعلن مدير الجامعة أنه تم تعديل اسم الجامعة بموجب مرسوم ملكي إلى جامعة سلمان بن عبد العزيز، وفي عام 1436هـ أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز أمراً بتغيير اسم الجامعة من جامعة الملك سلمان إلى جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز.

### 3. الاطار النظري

لقد حدثت تغيرات وتحولات اجتماعية وتكنولوجية كبرى في العشرين سنة الأخيرة لم تكن متوقعة نتيجة الثورة المعرفية والتقنية وسرعة التطور والابتكار، وتحديات العولمة، والجودة الشاملة، وضغوط المنافسة، والسعي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة. حيث أصبح تحقيق المزايا التنافسية من أولى المهمات في سياسات وأنشطة المنظمات والمؤسسات العالمية المعاصرة سواء كانت تعليمية أو تجارية، وأساس تحقيق أهدافها في القدرة على المنافسة والاستحواذ على أسواق المستقبل.

وإن هذه التطورات والتغيرات التي يعيشها العالم اليوم انعكست بصورة واضحة على نشاط مختلف المؤسسات، والتي وجدت نفسها أمام تحديات جديدة فرضتها العولمة بصورة أساسية، ولعل أبرز هذه التحديات هي ظاهرة التنافسية. حيث يعد التنافس في مجتمعات اقتصاد المعرفة تنافساً تعليمياً في جوهره، إذ أن تقدّم الدول وتطورها يتم عن طريق التعليم وتفعيل مخرجاته في إحداث التنمية المجتمعية الشاملة والنمو والازدهار الاقتصادي، بحيث أصبح لزاماً على أي مجتمع يسعى إلى التنمية والمنافسة والتميز والريادة إصلاح نظمه التعليمية ومؤسساته التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي [8].

ويذكر الصالح [9] أن التنافسية ازدادت ترسخاً في التعليم العالي ومؤسساته في العقد الحالي بعد التحول إلى النظر إلى الجامعة كصانعة ومنجّية للمعرفة وفق آليات اقتصاد المعرفة، وهو ما يحول الجامعة إلى مؤسسة إقتصادية تنافس مع غيرها من الجامعات، الأمر الذي يفرض أن تدار الجامعة وفق طريقة إقتصادية لتطوير أعمالها وتحقيق أهدافها. حيث يعتبر قطاع التعليم العالي بمختلف مؤسساته محوراً رئيسياً في قدرة الاقتصاديات الحديثة في حوض غمار التنافسية الدولية وتحسين بيئة

وفي ضوء ما سبق نجد انه من الأهمية بمكان أن تكون متطلبات المنافسة والتميز واضحة ومحددة أمام متخذي القرار بجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحديد اهم المتطلبات التي اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية للجامعة التي تمكّنها من التميز الريادة كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المطلّعين على احتياجات الجامعة في جميع جوانبها؛ وتتركز مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

ما أهم المجالات والمتطلبات التي ينبغي على جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز أن تتبناها لتحقيق القدرة التنافسية؟

### أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز؟ وما اهم مجالات تحقيقها؟
2. ما أهم المتطلبات التي يجب توافرها لتحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

### أ. أهداف الدراسة

الكشف عن أهم المجالات والمتطلبات التي ينبغي على جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز أن تتبناها لتحقيق القدرة التنافسية.

### ب. أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة الحالية من الناحية النظرية في تزامن هذه الدراسة مع التوجهات الاستراتيجية والجهود التي تبذلها المملكة نحو إصلاح التعليم العالي وتطويره، والتطلع إلى نقل الجامعات السعودية من المحلية إلى الأفاق العالمية، كما أنها تلامس واقع جامعة الأمير سطاتم ومدى قدرتها على المنافسة من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس فيها، فالتعرف على إمكانياتها ورؤيتها وطموحها، وكذلك المتطلبات التي ينبغي توفرها يعد المؤشر الحقيقي الذي يمكن الاعتماد عليه في تحسين قدرتها التنافسية.

ومن الناحية التطبيقية يمكن أن تكون هذه الدراسة دليل ومرشد لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز لتحسين ورفع من قدرتها التنافسية، حيث تحاول تحديد أهم المتطلبات التي يجب توفرها لدى الجامعة والتي من شأنها توفير أرضية مناسبة تساعد على امتلاكها ميزة تنافسية على الصعيد المحلي والعالمي. كما تقدم هذه الدراسة نتائج وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز بالتعرف على متطلبات تحسين قدراتها التنافسية وكيفية تفعيلها عبر إتباع استراتيجية التنافسية المناسبة لبيئتها الداخلية والخارجية.

### ج. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة الحالية على: تحديد المتطلبات التي يجب توفرها لتحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، وفق المجالات التي اعتمدها الدراسة.

الحدود المكانية:

جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز في محافظة الخرج بالمملكة العربية السعودية، والتي أنشئت في عام 1430هـ.

الحدود البشرية:

أعضاء هيئة التدريس، في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز.

ويمكن تعريف القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز بأنها: استغلال موارد الجامعة وكفاءاتها، وتصور الفرص الجديدة وصياغة الاستراتيجيات المستقبلية المناسبة، وذلك للتفوق على المنافسين من مثيلاتها من الجامعات في تقديم الخدمات في وظائفها الرئيسية، ونظمها المساندة، وبالتالي اكتساب مخرجاتها المزايا التنافسية التي تمثل القيمة المضافة لجذب العملاء وتحقيق الريادة والتميز.

مجالات تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات:

من خلال استعراض الدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة بمجالات ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، وجد الباحث أن هناك تداخل كبير بين المجالات والمتطلبات، واختلاف في المسميات حيث وردت بمسمى مجالات وأحياناً مداخل أو بمسمى متطلبات، وبالتالي يرى الباحث أن متطلبات القدرة التنافسية في الجامعات يتم تحقيقها من خلال مجالات القدرة التنافسية. حيث اتضح أنه لا يمكن للجامعات أن تنجح في تحقيق قدرة تنافسية بدون وجود متطلبات نجاحها، وهذه المتطلبات تأتي من داخل الجامعة وخارجها.

إن التنافسية في الجامعات تعتمد علي بعدين أساسيين في مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، البعد الأول: قدرة الجامعة على التميز في مجالات حيوية كالموارد المادية والبشرية، والبرامج الأكاديمية، والتعلم والتعليم، وخصائص أعضاء هيئة التدريس، وتقنيات المعلومات، والأنشطة البحثية والخدمية، ونظم الجودة والاعتماد، وابتكار برامج تأهيل وتدريب جديدة تتواءم مع المستجدات البيئية.

والبعد الثاني: يتمثل في قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب من مناطق ومجتمعات أخرى، والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية، ونجاح الشق الثاني متوقف علي النجاح في الشق الأول. ووفقاً لهذين البعدين، فإنه يمكننا القول بأن أهم المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات ما يلي:

أولاً: مجالات تحقيق القدرة التنافسية في الوظائف الرئيسية للجامعات، وتشمل ما يلي:

المجال الأول: التدريس

يعتبر التعليم الجامعي في ظل مجتمع المعرفة من أهم مراحل التعليم الذي يعمل على إعداد الكوادر العلمية المدربة والمؤهلة، والاستثمار فيه هو استثمار في العنصر البشري الذي يمثل أهم ما يملك أي مجتمع يريد النهوض والوصول إلى أهدافه وغاياته. ويعد التدريس المهنة المهمة الأولى التي يتم من خلالها تحويل المدخلات البشرية من الأشخاص العاديين إلى كوادر مهنية وعلمية مدربة ومؤهلة تأهيلاً يمكنها من ممارسة دورها في خدمة المجتمع وتنميته [9].

وتؤكد رضا هاشم [14] في هذا الاطار أن تعزيز التعليم يعد أحد المجالات الرئيسية التي خضعت للمناقشات بين الباحثين والاكاديميين على المستوى المحلي والدولي كأحد وأهم مجالات التميز. حيث أن التميز في التعليم العالي يعني أن تكون الجامعة بارزة ولديها بعض السمات التي تميزها عن الآخرين، ومن أهمها عمليات التدريس والتعليم التي ينبغي أن تركز على تزويد الطلاب بمزيج من المعرفة والمهارات والسلوكيات، بما يتيح إعداد الخريجين لاحتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من مؤسسات التعليم الأخرى سواء المحلية أو الدولية.

التنافسية المحلية، وتمثل الجامعات أهم تلك المؤسسات من حيث قدرتها على رفع مساهمة هذا القطاع في تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال القيام بوظائفها الرئيسية، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

مفهوم القدرة التنافسية للجامعات:

طُرح مفهوم القدرة التنافسية بتسميات متعددة من أبرزها الميزة التنافسية، التفوق التنافسي، وتشير إلى الكيفية التي تستطيع بواسطتها المنظمة أن تميّز نفسها على منافسيها وتحقق التفوق وأن تقوم المؤسسات بوضع الاستراتيجيات المناسبة لامتلاك المزايا التنافسية وتعزيز موقعها في السوق [10].

ولقد حظي مفهوم القدرة التنافسية باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة على المستوى المحلي والعالمي، وقد هيمن هذا المفهوم علي مختلف التوجهات الاستراتيجية وانتقل هذا المفهوم من قطاع الإدارة والأعمال إلى التعليم وإدارة مؤسساته كأحد مداخل التطوير وتحسين أداء مؤسسات التعليم وخاصة التعليم الجامعي [8].

وقد تعددت التعاريف التي تناولت القدرة التنافسية، ولم يتفق الكتاب والكتابات على تعريف محدد تماماً للقدرة التنافسية، ويلحظ ذلك في التعريفات المتنوعة كما يلي:

ترى شلبي [10] بأنها قدرة الجامعة على تحقيق عنصري التفرد والتميز في تقديم خدماتها ومنتجاتها بشكل يحفظ لها بقائها في مواجهة المنافسين لها. في حين يرى Bisaria [11] أن القدرة التنافسية للجامعات تتمثل في الأداء الأفضل للجامعة عن المنافسين لها، وتعني أيضاً تقديم إدارة الكليات أو الجامعات قيمة أكبر لعملائها من خلال تقديم مزايا وخدمات أكبر للطلاب وأولياء الأمور.

في حين يعرفها أمين [12] بأنها: "تفوق الجامعة على غيرها من الجامعات الأخرى من حيث قدرتها على امتلاك موارد مختلفة، وقدرتها على جذب الطلاب، وإكسابهم مهارات ومزايا تمكنهم من المنافسة في سوق العمل، مع تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار أقل من منافسيها، وتحقيق مستوى عالٍ من الرضا لعملائها مع الاستمرار في الاحتفاظ بجاذبيتها لعملائها".

فيما عرفها خليل؛ والمهدي؛ وأحمد [13] بأنها: "التوظيف الأمثل لإمكانيات الجامعة وخبراتها ومواردها المختلفة في إنجاز أنشطتها ببراعة وبأفضل فاعليه وأقل تكلفة، وبشكل يحقق منافع متنوعة وقيمة مضافة لمخرجاتها نسبة إلى منافسيها، بما يعكس ثقة المجتمع فيها ويؤدي لتفردا".

ويرى العباد [1] بأن القدرة التنافسية للجامعات هي: "قدره الجامعات على تحقيق الجودة التعليمية والحفاظ عليها، وزيادة كفاءتها الداخلية وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخرجاتها بما يحقق أهدافها المحلية والعالمية ويضمن الاستمرار في تقديم خدماتها بمستوى عالٍ، الأمر الذي يساعد في حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية".

فيما عرف الصالح [9] القدرة التنافسية للجامعات بأنها: "الموارد والكفاءات والقدرات التي تديرها الجامعة استراتيجياً، لتقديم خدماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية بجودة عالية، وبما يحقق الاستجابة لمتطلبات المستفيدين، ويمنحهم قيمة مضافة، ويحقق تفوقاً وتميزاً للجامعة على غيرها من الجامعات".

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

لتشجيع التميز البحثي، وأن التميز البحثي بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الصناعة أو غيره من المحتمل أن يساهم في التميز البحثي [14]. وفي هذا الإطار يشير الصديقي [15] إلى أن التمويل المتاح له تأثير كبير على كمية ونوعية البحوث، وأن مصادر التمويل المختلفة لها أيضاً تأثير على التميز البحثي بالجامعات، بالإضافة إلى أن توافر موارد مالية كبيرة يسمح للجامعات باستقطاب كبار الأساتذة والباحثين المتميزين، وإحداث نوع من المنافسة بين الجامعات داخل البلد الواحد.

ويعتبر البحث العلمي أحد ثلاث وظائف رئيسيه للجامعة بجانب التدريس وخدمة المجتمع، وأن التميز في التدريس والبحث العلمي يعزز من دورها في أداء وظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع. ويتم إجراء البحوث العلمية في الجامعات من قبل أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا، والباحثون المتفرغون في مراكز البحث المتخصصة أو ضمن كراسي البحث، أو وفق مشاريع بحثية مشتركة مع جامعات أو مراكز بحوث أو مؤسسات القطاع العام والخاص، أو أغراض الترقية لأعضاء هيئة التدريس، أو الحصول على الدرجات العلمية لطلاب الدراسات العليا. ولتحقيق فعالية البحث العلمي يستلزم توفير بنية تحتية تقوم على مجموعة من المتطلبات الآتية [9]:

- 1- الموارد البشرية المعدة والمؤهلة والقادرة على البحث والابتكار والإبداع.
- 2- وجود مراكز البحث العلمي العامة والمتخصصة.
- 3- توفير التمويل المالي اللازم لمراكز البحث العلمي، وتجهيزها بأحدث التقنيات والمواد.
- 4- إقامة التحالفات والشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث محلياً ودولياً.
- 5- التزام قيادة الجامعة بتوفير الدعم التنظيمي والقانوني والإداري للبحث العلمي.
- 6- سياسات القبول في الجامعة.
- 7- مجال التدريس واستراتيجياته.
- 8- تقييم الطلاب وتحسين أدائهم.
- 9- متطلبات التنمية وسوق العمل ومحاولة التوافق بينها.
- 10- التحول إلى المجتمع المعرفي.
- 11- البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية.
- 12- التطوير المهني والشخصي لمنسوبي الجامعة وتقييم أدائهم.
- 13- البنية التقنية واستخداماتها داخل الجامعة.

المجال الثالث: خدمه المجتمع:

تُمثل الوظيفة الثالثة للجامعة في المساهمة في التنمية المجتمعية، وتعني تفعيل موارد وإمكانات الجامعة لمعالجة وحل مشكلات المجتمع من خلال التعاون مع المجتمع وابتكار سبل التكامل معها. الجامعة مؤسسة اجتماعية يقع عليها أعباء كبيرة لمقابلة احتياجات المجتمع المختلفة في شتى المجالات تشمل تعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم. وبالتالي فإنه أصبح لازماً على الجامعة أن تكون قادرة على بناء مؤسسة أكاديمية لمقابلة تلك الاحتياجات وتوجيهها بما يخدم تنمية المجتمع. الأمر الذي يشكل أحد التحديات التي تواجهها الجامعة فهي من جهة تحاول مقابلة الاحتياجات الاجتماعية ومن جهة أخرى تسعى لتقديم مخرجات تمكنها من المنافسة المحلية والدولية. إذ ستقل قدرتها على الاستيعاب وهذا يتطلب تفضيلاً من المجتمع يدعم تعزيز تنافسية الجامعة بما يتوافق مع

ووفقاً لمعايير التصنيفات العالمية لتصنيف جايبو تونج شنغهاي، وتصنيف الوبومتركس، وغيرها من التصنيفات للجامعات العالمية. يعد مجال جودة التعليم، وجودة أعضاء هيئة التدريس من المجالات الهامة التي يمكن لأي جامعة أن تحقق تميزاً وترتيباً متقدماً بين الجامعات من خلالها، ويقاس وفقاً لهذه المعايير بعدد خريجي الجامعة أو أعضاء هيئة تدريس الجامعة الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات، ونسبة الأساتذة إلى عدد الطلاب [15].

ويمكن أن تعزز الجامعة من قدرتها التنافسية في مجال التدريس، عبر مجموعة من المتطلبات، هي: [9]

- "تبني سياسة قبول تتيح للجامعة الحصول على مدخلات متميزة.  
- الحرص على طلب سوق العمل من خريجي الجامعة عبر المواءمة مع متطلبات سوق العمل في البرامج التي تقدمها الجامعة.  
- تبني معايير نوعية في عملية تقويم الطلاب تحقق العدالة والمصادقية.  
- استقطاب هيئة التدريس متميزين مما يضيف إلى الطلاب والجامعة قيمة علمية مرتفعة .

- تبني معايير نوعية في عملية تقويم أعضاء هيئة التدريس.  
- التنمية المهنية والبحثية والشخصية لأعضاء هيئة التدريس عبر توفير برامج وتدريب ذات جوده عالية.

- تحقيق الجودة الشاملة على البرامج الأكاديمية التي توفرها الجامعة، والحرص على تحقيق الاعتماد الأكاديمي لتلك البرامج.  
- تعزيز الرقابة المؤسسية علي جودة التعليم.

- تفعيل برامج الإرشاد الأكاديمي داخل الجامعة بما يحقق نمواً علمياً وفكرياً وشخصياً للطلاب".

إلى جانب ذلك يرى الباحث أن مما يعزز قدرة الجامعة التنافسية في مجال التدريس، الحرص على توفير بيئة تعلم جاذبة ذات بنية تحتية عالية الجودة، تهتم وتدعم التنمية الفردية للطلاب وتساعد على التعلم الذاتي، بالإضافة إلى توفير الأنشطة الترويحية والترفيه التي تصقل شخصية الطالب، وتوفر له المساحة الكافية للإبداع وتنمية مهاراته ومواهبه.

المجال الثاني: البحث العلمي

يُمثل البحث العلمي أهم مداخل تحقيق المزايا التنافسية للجامعة، ومن أهم موارد تمويل الجامعات، ويسهم البحث العلمي بدور محوري في بناء قوة الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وتحرص الدول وإن كان بنسب متفاوتة على وضع ميزانيات مخصصة من ناتجها القومي لأغراض البحث العلمي لأهميته وأهميته نتائجه [10].

وتُعد المملكة المتحدة من الدول التي تستثمر في البحوث على المدى الطويل لتتمكن من المنافسة الدولية، وتعمل على تقييم نوعيه البحوث التي تمت من قبل مجالس تمويل التعليم العالي كل خمس أو ست سنوات، وفي دراسته قامت بها شركه انسايت الاقتصادية بهدف تحديد العوامل التي تدفع إلى التميز البحثي في المملكة المتحدة نُشرت نتائجها عام 2014م والتي توصلت إلى أن أعضاء هيئة التدريس من أهم العوامل التي لها تأثير على الأداء البحثي للجامعة، وأن المحرك الرئيسي للتميز البحثي هو وجود باحثين متميزين، وأشارت إلى أن من الأهمية زيادة الوقت المتاح للباحثين لإنتاج البحوث، ويمكن لمؤسسات التعليم العالي استخدام نظام المكافأة أو العقوبات

وتكنولوجي تساهم في نقل نتائج البحوث من الجامعات إلى قطاع الصناعة والتجارة، وتقام في الجامعات للاستفادة من إمكانياتها من معامل وورش وأجهزة وكفاءات بشرية مدربة ومؤهلة في جميع التخصصات، وتهدف إلى تحويل البحوث العلمية والابتكارات إلى مشروعات ناجحة، مما يدعم مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، ويساهم في تلبية متطلبات الطبيعة التنافسية لسوق العمل المحلية والدولية.

ثانياً: مجالات تحقيق القدرة التنافسية في النظم المساندة بالجامعات، وتشمل ما يلي:

#### المجال الأول: إدارة الموارد

تتمثل في الموارد والكفاءات البشرية والموارد المالية، حيث تحتوي الجامعة علي العديد من الموارد والكفاءات والمهارات والخبرات التي تدعم الجامعة وتجعلها تقوم بالدور المناط بها في خدمة المجتمع، وخلق مجتمع المعرفة، ودور العملية التعليمية والبحثية إلا أنه مع ارتفاع حدة المنافسة وندرة الموارد أصبح على الجامعة ضرورة المحافظة على ما لديها من كفاءات وموارد بوضع الاستراتيجيات المستقبلية وتكوين الرؤى التي تضمن لها البقاء في دائرة المنافسة، وامتلاك المزايا التنافسية التي تجعلها بيئة جاذبة للموارد والكفاءات. حيث يعتبر الإنسان هو المحرك الحقيقي لأي تنظيم، والجامعات مؤسسات معرفية بدرجة كبيرة تحتاج من أجل العمل بكفاءة وفاعلية أن تضم الكفاءات ذات المؤهلات والقدرات المتميزة، وهذه الكفايات والقدرات هي من يخلق التميز والفرق بين الجامعات خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية ومادية وتقنية تسهل عملها وتساعد على الإبداع والابتكار.

ويُعد رفع كفاءه الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب من أهم مداخل الجامعة لتحقيق القدرة التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

وتشير هاشم [14] إلى أن المواد البشرية المورد الوحيد للقدرة التنافسية للمؤسسات على المدى البعيد، والمؤسسات التي لا تستثمر في مواردها البشرية لا تخاطر بنجاحها فقط بل بوجودها، فامتلاك الموارد وحده لا يضمن القدرة التنافسية، ولكن القدرة على إدارتها بطريقه أفضل من المنافسين يساهم في الحفاظ على القدرة التنافسية واستدامتها. وتأسيساً على ذلك فإن الموارد البشرية تعتبر أصلاً استراتيجياً، وهو ما يجعلها ذات قيمة أساسية في تحقيق القدرة التنافسية.

وفي هذا الإطار يشير هاشم [14]، إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية لإدارة الموارد البشرية التعليم الجامعي، وهي:

- تطبيق سياسات وأنظمة عمل متكاملة أو متطورة، تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة عمليات التوظيف، والتطوير المهني، والتنقل، وأنظمة التحفيز، وغيرها من العمليات، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية، وقياس مدى فاعلية أثر التدريب على الأداء والسلوك.

- تقييم أداء الموارد البشرية بالجامعة، وتوفير معلومات منتظمة عن مستويات الأداء والإنجاز وتحقيق الأهداف، وربط التقدم الوظيفي والمكافآت والحوافز بنتائج التقييم.

- توفير جميع الإمكانيات اللازمة للموارد البشرية لضمان مساهمتهم القصوى في تحقيق الأهداف.

- تشجيع ومكافأة الإنجازات الرائدة وخلق التنافس الإيجابي فيما بينهم.

- وضع استراتيجية لاستقطاب الكفاءات المميزة والمحافظة عليها.

المعايير الدولية المعتمدة، وهذا الأمر يجعل الضغط على الجامعة وإدارتها كبيراً لخلق التوازن اتجاه هذين المطلبين.

اتجهت الجامعات في أواخر القرن الماضي إلى تمكين دور الشراكة مع قطاع الصناعة والحكومة والمجتمعات المحلية، والارتباط معها في علاقات تخدم المجتمع مما يساهم بشكل مباشر في النمو والتطور، فبعض الجامعات كما في أستراليا على سبيل المثال جعلت الشراكة الإقليمية والمجتمع هدفاً استراتيجياً لها، حيث وضعت الجامعة استراتيجيتها للانضمام إلى المجتمع في معالجة قضاياها كالصحة، والإسكان والفرص التعليمية، والمساواة، وغيرها من القضايا، وبالتالي احتضنت التعلم والاكتشاف والمشاركة المجتمعية، ولا يقتصر دور الجامعة فقط على تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع والمشاركة في معالجة وحل قضاياها، وإنما تنعكس هذه العلاقة على الطلاب أيضاً، من حيث دعم شخصياتهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم الشخصية والأكاديمية، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، ومساعدتهم على تحمل المسؤولية المدنية وتحقيق العدالة الاجتماعية [14].

إن تحقيق القدرة التنافسية للجامعة على المستوى المحلي يعتمد على قدرتها في بناء شراكة مجتمعية فعالة، والتي عن طريقها تستطيع تحقيق مكانة تنافسية على مستوى مؤسسات التعليم العالي الإقليمية والدولية، وبمكناها تحقيق ذلك عبر الاهتمام بمجموعة من المتطلبات، على النحو التالي [9]:

- تبني استراتيجية لخدمة المجتمع تقوم على مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومجتمعها المحلي والدولي.

- استثمار وظيفة التدريس لتنمية المجتمع، وذلك بدمج بعض المفاهيم في المقررات الأكاديمية والأنشطة الجامعية كالمسؤولية الاجتماعية، والتعاون، والمسالة، واحترام التنوع الثقافي، وآداب الحوار وغيرها من المفاهيم التي يمكن معه تأهيل خريجين يتصفون بالقدرة على تحمل المسؤولية والتفكير الناقد وحل المشكلات وبالتالي المساهمة في بناء المجتمع وحل مشكلاته.

- توجيه البحث العلمي في الجامعة نحو تطوير المجتمع وتنميته وحل المشكلات التي يواجهها المجتمع.

- استثمار إمكانيات الجامعة وبنيتها التحتية في أداء المجتمع أفراداً ومؤسسات لأنشطتهم وأعمالهم.

- التميز في تقديم خدمة التعليم المستمر لأفراد المجتمع باختلاف فئاتهم عبر تبني مبادرات حديثة ومبتكرة.

- تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس في القيام بواجبهم تجاه المجتمع، وذلك عبر تفعيل دورهم في إدارة مؤسسات المجتمع، وتقديم الاستشارات، والمساهمة في التعليم المستمر لأفراد المجتمع.

- تبني مفهوم الشراكة المجتمعية، بحيث يشارك المجتمع أفراداً ومؤسسات في خطط الجامعة وسياساتها، وأداء أدوار المتابعة والرقابة على عملياتها وأنشطتها وخدماتها، وفي الوقت نفسه يقوم المجتمع بدعم الجامعة مادياً ومعنوياً من أجل القيام بدورها في التنمية.

- تبني مبادرات الأوقاف وكراسي البحث العلمي لاستثمارها من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته.

وفي ذات السياق يمكننا القول أنه من خلال الشراكة المجتمعية تستطيع توفير موارد مالية بديلة للدعم الحكومي خاصة في ظل سعي الجامعات في المملكة العربية السعودية إلى الاستقلالية والتوجه نحو التخصصية، عن طريق ما يسمى بحاضنات الأعمال بالجامعة، وهي وحدات دعم علمي

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

التي تضم كل من المكونات المادية والبشرية القادرة على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، ومع زيادة حدة المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة تنافسية، حيث أن أحد عوامل نجاح الجامعات وتميزها قدرتها على تبني تكنولوجيا معلوماتية مناسبة.

لقد أصبحت نظم المعلومات تؤدي دوراً استراتيجياً في الجامعة، بما يسمح لها بإدارة وتطوير عملياتها التعليمية والإدارية والبحثية، إذ تدعم عمليات الأبداع والابتكار، وتساعد في تطوير المنتجات الحالية وتقديم منتجات جديدة، وجعلها أكثر تميزاً من منافسها وتوسع الجامعات اليوم إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها المالية للحصول على تقنيات المعلومات والاتصالات لإقامة البنى التحتية لنظمها المعلوماتية أو تجهيزها أو دعمها، مما يؤدي إلى رفع مستوى الجودة النوعية للعملية التعليمية، والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس، وتنمية البحث العلمي، وزيادة كفاية المهام والوظائف الإدارية وفعاليتها، وتسهيل عمليات التواصل الفكري والعلمي بين الأكاديميين والباحثين [9].

وعليه فإنه يمكن للجامعات بناء وتحقيق قدرة تنافسية من خلال تقنية المعلومات، عبر تبني مجموعة من المتطلبات التالية [9]:

- "تبني استراتيجية معلنة لتقنية المعلومات داخل الجامعة بدعم من إدارتها.  
- تبني قيم ثقافية لاستخدام تقنية المعلومات في كل مراحل العمل داخل الجامعة وذلك لبناء ثقافة تنظيمية تدعم توجه الجامعة لبناء مجتمع المعرفة.

- التحول المخطط له نحو تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، بما يضمن بيئة تفاعلية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتعزيز قيم التعلم الذاتي وبناء الثقة الداخلية لديهم بأنفسهم وقدراتهم.

- بناء قواعد ومصادر للمعلومات ومتابعة تحديثها بشكل مستمر، بما يسمح بتطوير العملية البحثية والتعليمية والإدارية داخل الجامعة، ويعزز تواصل أعضاء هيئة التدريس والطلاب مع المستجدات العلمية المختلفة.

- الاهتمام ببناء مواقع الجامعة على الأنترنت، وجعلها متكاملة مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وتطبيقات التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، بما يضمن سهولة القيام بالعمليات والأنشطة والخدمات من قبل منسوبي الجامعة على اختلاف مستوياتهم ومهامهم.

- العمل على الاهتمام بالتطبيقات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات مثل تطبيقات الهواتف الذكية، ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، والإفادة منها في دعم عمليات التعلم والتعليم، والبحث العلمي، والعمليات الإدارية، وتنفيذ المهام والتواصل بين منسوبي الجامعة وبين الجامعة والمؤسسات الأخرى في المجتمع". وفي هذا الإطار يرى الباحث أن أحد أهم المتطلبات لتحقيق الجامعة ميزة أو مزايا تنافسية من خلال تقنية المعلومات هو بناء قواعد للبيانات، واستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية داخل الجامعة لتحسين الأداء وتسهيل الاتصال والتواصل داخل الجامعة وخارجها، وتحقيق السرعة والدقة في الأداء.

وبناءً عليه فإن أهم المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز تنقسم إلى محورين أساسيين، هما:

أولاً: مجالات تحقيق القدرة التنافسية في الوظائف الرئيسية للجامعة، وتشمل: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.

المجال الثاني: الثقافة التنافسية، المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتمكين الإداري.

للثقافة التنافسية أدواراً هامة في تنمية روح الأبداع والابتكار والتفوق، ولقد أصبحت ثقافة التميز ذات انتشار واسع داخل المنظمات ومنها الجامعات في الآونة الأخيرة، وهذه الثقافة تمارس ضغوطاً مستمرة على الجامعة ومنسوبيها من قيادات وهيئة أعضاء التدريس وطلاب لتحقيق التميز والتفوق لما يمثله ذلك التفوق والتميز من مكاسب مادية ومعنوية.

ونظراً لارتفاع حدة المنافسة، وما تواجهه الجامعة من تحديات، فإنها مطالبة بإعادة تشكيل قيم ثقافية

جديدة قادرة على مواجهة تلك التحديات والتكيف معها، والتركيز على تنمية روح الأبداع والابتكار والعمل الجاد الذي يؤدي إلى امتلاك المزايا التنافسية والذي يمكنها من التميز والنجاح [8].

المجال الثالث: الإدارة والقيادة الجامعية

إن قدرة الجامعة على المنافسة يتوقف على قيادة جامعية قادرة على صياغة رؤية وعمل استراتيجي يخلق التميز والتفوق والإبداع والابتكار مما يمنحها البقاء والاستمرار والتطور، ويسمح لها بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على حفز منسوبي الجامعات والتأثير فيهم وخلق فرص العمل، والانتماء والولاء للجامعة.

ويمكن للجامعات تحقيق قدرة تنافسية من خلال مجال الإدارة والقيادة الجامعية، عبر تبني مجموعة من المتطلبات التالية [1]:

- تشكيل المجالس في الجامعات وفق معايير خاصة بالكفاءة والمبادرة، مع البعد عن معيار الأقدمية الذي غالباً ما يتمثل في أفراد يقاومون التغيير والتجديد.

- قيام المجالس الجامعية برسم وتحديد السياسات العامة واللوائح الخاصة بالكلية.

- أن تتضمن المجالس الجامعية أعضاء ممثلين عن كافة الكليات والوحدات والمراكز بالجامعة.

- أن يتضمن الهيكل التنظيمي للجامعات لجنة متابعة ومراقبة ومحاسبة أداء قيادات الكليات المختلفة والأقسام وأعضاء هيئة التدريس.

- توفير البرامج التدريبية المناسبة لاحتياجات العاملين بالجامعات وتوافقها مع مهام ووظائفهم.

- توظيف الإدارة الجامعية قواعد البيانات ومصادر المعلومات المتاحة لصنع واتخاذ القرار.

- امتلاك القيادة الجامعية القدرة على التخطيط الاستراتيجي وإدارة التنفيذ.

- تحقيق التوازن بين الاستقلال الذاتي وإمكانية المساءلة والمحاسبة.

- وضع خطط إجرائية لتوزيع المسؤوليات في جميع المجالات الأكاديمية والإدارية.

المجال الرابع: البنية التحتية وتقنية المعلومات

بيئة الجامعة تمثل البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة الجامعة، وتوفر البنية المناسبة (من مباني، ومعامل، ومختبرات، ومصادر المعرفة...) يدعم أداء العمليات والأنشطة، ويوفر تعزيزاً مهماً في الانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

لم تعد التقنية تتمثل فقط في المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال وبنية قواعد البيانات، بل أصبحت تتمثل أيضاً في نظم المعلومات،

البيانات الكافية الضرورية لتعطي مؤشراً دقيقاً للأداء، مراجعة أهداف التعليم الجامعي بما يتلاءم مع السمات المميزة والفريدة للجامعات، ضمان ارتباط المؤشرات المالية بجودة الأداء.

دراسة المطلق [6]، بعنوان: الاستثمار المعرفي وعلاقته في بناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة أهمية الأليات المقترحة لاستثمار المعرفة ودرجة أهميتها في بناء الميزة التنافسية في الجامعات الناشئة من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية، والتعرف على العلاقة بين درجة أهمية الأليات المقترحة للاستثمار المعرفي ودرجة أهميتها في بناء الميزة التنافسية في الجامعات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وتمثلت عينتها في رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الناشئة في كل من جازان وحائل والجوف، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي المتمثل بدراسة العلاقات، وكان من أبرز نتائجها: موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على أهمية آليات الاستثمار المعرفي في مجالي التعليم والتدريب بالجامعات الناشئة، وموافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية جداً على أهمية آليات الاستثمار المعرفي في مجالات البحث العلمي والاستشارات والإنتاج العلمي بالجامعات الناشئة، وكذلك موافقة أفراد الدراسة بدرجة عالية على أهمية آليات الاستثمار المعرفي في بناء الميزة التنافسية بالجامعات الناشئة في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي والاستشارات والإنتاج العلمي، كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية (موجبة) بين درجة أهمية الأليات المقترحة للاستثمار المعرفي وبين درجة أهميتها في بناء الميزة التنافسية في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي والاستشارات والإنتاج العلمي بالجامعات الناشئة.

دراسة العباد [1] بعنوان: نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية.

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات رفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية. كما هدفت إلى تحديد معوقات رفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود، وإلى صياغة نموذج مقترح لزيادة القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل قوائم التصنيفات العالمية التي تضمنت ترتيب بعض الجامعات السعودية. كما اعتمدت على تحليل خبرات وتجارب بعض النماذج الرائدة على مستوى التصنيف العالمي للجامعات مثل جامعة هارفارد التي تحتل مقدمة التصنيف، وفي نهاية الدراسة تم تقديم نموذج مقترح لزيادة القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء خبرات وتجارب الدول المتقدمة وذلك من أجل حصولها على مراكز متقدمة في قائمة تصنيف الجامعات العربية والعالمية، وقد تضمن النموذج المقترح أهدافاً تمثلت في تطوير وظيفة التدريس الجامعي، وتطوير وظيفة البحث العلمي، وتطوير وظيفة خدمة المجتمع.

دراسة رضا هاشم [14] بعنوان: استراتيجيات ومتطلبات تحقيق ميزة تنافسية بجامعة الدمام من وجهة نظر القيادات العليا بالجامعة.

هدفت الدراسة إلى تحديد مجالات تحقيق ميزة تنافسية لجامعة الدمام وأهمية كل مجال، وإبراز استراتيجيات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الدمام وأهميتها وأولوياتها، كما هدفت إلى الكشف عن متطلبات تحقيق ميزة

ثانياً: مجالات تحقيق القدرة التنافسية في النظم المساندة بالجامعة، وتشمل: إدارة الموارد، الثقافة التنافسية، القيادة والإدارة الجامعية، والبنية التحتية وتقنية المعلومات. حيث يشتمل كل مجال من المجالات الفرعية على عدة متطلبات، وقد تم تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وفق هذه المحاور.

#### 4. الدراسات السابقة

سيتم عرض ملخص للدراسات السابقة وفق الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم كالتالي:

دراسة أماني شلبي [10] بعنوان: متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية – رؤية تربوية معاصرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاطار المفاهيمي للميزة التنافسية في الجامعات والجامعات عالمية المستوى، والتعرف على مداخل تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات والمتطلبات التي يجب أن تتوافر لتحقيقها، وأيضاً التعرف على المعوقات التي تحد الجامعة من تحقيق المزايا التنافسية التي تؤكد تفردا وتميزها عن غيرها على المستوى الوطني والعالمي، ووصولاً إلى وضع تصور مقترح وفق رؤية تربوية معاصرة لتحقيق ميزة تنافسية بالجامعة في ضوء وظائفها وبعض الخبرات العالمية. وتمثلت عينتها في (276) عضو هيئة تدريس بجامعة المنصورة، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي، وكان من أبرز نتائجها: وجود قصور في واقع متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في جامعه المنصورة، والرصد لأهم المتطلبات لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة المنصورة في وظائفها الثلاث (البحث العلمي، وظيفة التدريس، وخدمة المجتمع)، كما بينت النتائج أهم المعوقات التي تحد من تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة تمثلت في معوقات تنظيمية ومعوقات مادية ومعوقات بشرية، وانتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لرؤية تربوية معاصرة لتحقيق ميزة تنافسية بجامعة المنصورة في وظائفها الثلاث وبعض الخبرات العالمية.

دراسة أمين [12] بعنوان: بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد الميزة التنافسية في الجامعات، والتعرف على ماهية بطاقة الأداء المتوازن وأبعادها المختلفة، وتحديد مبررات استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية، ووضع تصور مقترح لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن من أجل تحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لجمع واستخلاص المعلومات عن بطاقة الأداء المتوازن ووصف الميزة التنافسية وأبعادها المختلفة، من خلال تحليل الاطار النظري والمفاهيمي حول الميزة التنافسية وبطاقة الأداء المتوازن، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وكان من أبرز نتائجها: صياغة تصور مقترح لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية من خلال تحديد عدداً من المتطلبات منها: نشر ثقافة تنظيمية داخل الجامعات تقبل التغيير وتدعم الاتجاه نحو المستقبل، عن طريق إعادة هيكلة البرامج والخطط الدراسية، وتطوير برامج التدريب وتنمية العاملين وأعضاء هيئة التدريس، تحديد الحاجة الفعلية وراء استخدام بطاقة الأداء المتوازن والمؤشرات الرئيسية في كل أبعاد البطاقة، ترسيخ مبدأ عدم وجود حلول معيارية تناسب جميع الجامعات، نظراً لاختلاف عوامل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة عليها. مشاركة جميع العاملين في كافة المستويات الإدارية للجامعة بفعالية، توفير

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

المعرفي. ودراسة هاشم [14]، التي تناولت الاستراتيجيات والمتطلبات لتحقيق قدرة تنافسية. ودراسة رضوان [5]، التي تناولت بعض المفاهيم وألياتها كالشراكة المجتمعية والتشبيك. ودراسة العنزي [7]، التي تناولت الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

وهناك دراسات اقترحت تصورات لتحقيق قدرة تنافسية للجامعات، كدراسة العباد [1]، التي اقترحت نموذجاً لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود. ودراسة شلبي [10] التي اقترحت تصوراً لتحقيق القدرة التنافسية لجامعة المنصورة.

وقد اعتمدت جميع هذه الدراسات على المنهج الوصفي، بجانب الاستبانة كأداة لجمع البيانات ماعدا دراسة العباد [1]، التي اعتمدت على استمارة لتحليل قوائم التصنيفات العالمية وتحليل خبرات وتجارب بعض النماذج الرائدة كجامعة هارفارد.

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في كونها تركز على تحديد متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لأحدى الجامعات السعودية الناشئة، وهي جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز في الخرج. وقد استفادت الدراسة من هذه الدراسات في بناء الاطار النظري، واختيار المنهج المناسب، وتصميم أداة الدراسة، وفي التأكيد على أهمية القدرة التنافسية للجامعات ومصادرها.

### 5. الطريقة والاجراءات

#### أ. منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، لملائمته لطبيعة موضوعها، وأبعادها، وأهدافها. وتم تطبيق المنهج الوصفي من خلال أسلوبين هما: البحث الميداني المعتمد على الاستبانة لتقصي آراء مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على أهم المتطلبات التي يجب توافرها لتحسين القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، والمسح المكتبي للدراسات والمراجع النظرية السابقة ذات العلاقة لتحقيق أهداف الدراسة في التعرف على مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، وتحديد مجالات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.

#### ب. مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، والبالغ عددهم (1408) عضو هيئة تدريس. وقد تم اختيار العينة عشوائياً باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة. وللتحديد الدقيق لحجم العينة قام الباحث بتحديد حجم العينة عن طريق حاسبة تحديد حجم العينة Sample Size Calculator، على الرابط: <http://www.surveysystem.com/sscalc.htm>، حيث تم تحديد حجم العينة وفقاً للعدد الكلي لإفراد المجتمع وبمستوى الثقة (95%)، وتتوافق هذه الحاسبة مع الجدول الذي أعده كل من كريجسي ومورقان Krejcie and Morgan. وبذلك يصبح حجم العينة المطلوب هو (302) عضو هيئة تدريس.

أداة الدراسة: استخدمت الاستبانة بعد مراجعة دقيقة ومكثفة للأدبيات والدراسات السابقة في مجال القدرة التنافسية للجامعات، والاعتماد على أهداف الدراسة، وإجراء دراسة استطلاعية على عينة الدراسة شملت (50) فرداً من أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم تصميمها بشكل الكتروني وتعميمها

تنافسية لجامعة الدمام في مجالات التنافس (التعلم والتعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، إدارة الموارد، تدويل التعليم). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداتها الاستبانة، وطبقت على عينة مقدارها (123) من قيادات الجامعة الإدارية. وكان من أبرز نتائجها: اتفاق نسبة 53.3% من عينة الدراسة على أن قدرة الجامعة على استثمار كافة إمكانياتها لتقديم خدمة متميزة عن الجامعات الأخرى، هو المفهوم الذي يجب أن تتبناه جامعة الدمام لتحقيق ميزة تنافسية، كما جاء مجال التعلم والتعليم في الترتيب الأول لمجالات تحقيق ميزة تنافسية للجامعة، ثم البحث العلمي، ثم باقي المجالات.

دراسة رضوان [5] بعنوان: تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المفاهيم كالشراكة والتشبيك والجامعة والمجتمع والوظائف والأليات التي تسهم في تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع، والتعرف على بعض الخبرات العالمية والمحلية في مجال التعاون بين الجامعات بعضها البعض، وبينها وبين المجتمع، والكشف عن الإمكانيات المتاحة وغير المستثمرة التي يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بالبحث، وإظهار المجالات التي يمكن أن تساعد في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وطرح بعض المقترحات الاستشرافية لدعم العلاقة بين الجامعات بعضها البعض، وبينها وبين المجتمع من ناحية أخرى، وتمثلت عينتها في مسؤولي البحث العلمي في (16) جامعة ناشئة، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها: توفر الجوانب المادية مثل قواعد المعلومات والمعامل ودعم المجتمع مالياً من خلال كراسي البحث في الجامعات الناشئة، وأن هناك نقصاً واضحاً في العنصر البشري سواءً بوجود الباحث الكفاء من حيث إعدادهم وتدريبهم وكذلك في إدارة حركة البحث العلمي في تلك الجامعات، كما أوضحت احتياج الجامعات الناشئة لمعظم مقومات الجانب التخطيطي والتطوري في عملية البحث العلمي واستثمار الشراكة المجتمعية، كما أن هناك احتياجاً كبيراً لدى الجامعات الناشئة للعديد من مقومات نجاح البحث العلمي.

دراسة العنزي [7] بعنوان: الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظرهم.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظرهم، وتمثلت عينتها في (180) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع المعلومات وفق المنهج الوصفي، وكان من أبرز نتائجها: أن كفايات التعلم الإلكتروني وكفايات المهارات الإنسانية وكفايات المتابعة والتقييم وكفايات البحث والاتصال وكفايات المهارات التدريسية وإدارة الصف وكفايات التخطيط حظيت بدرجة عالية، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة تعزى إلى متغيرات الجنس والتخصص الأكاديمي لعضو هيئة التدريس والرتبة الأكاديمية.

ومن العرض السابق لهذه الدراسات يتضح توجه الكثير من الجامعات في البلدان العربية وغيرها في الفترة الأخيرة إلى السعي نحو التنافسية العالمية، من خلال تبني بعض مداخل القدرة التنافسية، كدراسة أمين [12] التي تناولت بطاقة الأداء المتوازن. ودراسة المطلق [6]، التي تناولت الاستثمار

على أفراد عينة الدراسة. وتتناول متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، وتتكوّن من (31) عبارة. الصدق والثبات للأداة مرت عملية الصدق والثبات في هذه الدراسة بعدة مراحل، هي:

أولاً: بعد تصميم الاستبانة تم عرضها على (12) محكماً في عدد من الجامعات السعودية من ذوي الخبرة والاختصاص والعاملين في مجال التعليم العالي، حيث تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين. ثانياً: تم حساب معامل كرونباخ ألفا للأداة، وقد أعطت درجة (0.972). ثالثاً: تم إجراء الاتساق الداخلي على بيانات العينة باستخدام معامل بيرسون Person, ,

جدول 1

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	المجال	معامل الارتباط
1	التدريس والتعليم	**0.590
2		**0.658
3		**0.731
4		**0.417
5		**0.695
6	البحث العلمي	**0.463
7		**0.573
8		**0.765
9		**0.759
10	خدمة المجتمع	**0.744
11		**0.702
12		**0.828
13		**0.809
14	الإدارة والقيادة الجامعية	**0.865
15		**0.793
16		**0.822
17		**0.745
18	الثقافة التنظيمية (التنافسية)	**0.755
19		**0.839
20		**0.822
21		**0.782
22	الموارد والكفاءات	**0.795
23		**0.777
24		**0.840
25		**0.839
26	البنية التحتية وتقنية المعلومات	**0.804
27		**0.766
28		**0.792
29		**0.765
30		**0.781
31		**0.776

\*\*دال عند مستوى (0.01) وبناءً عليه فإن الاتساق الداخلي يشير إلى أن الأداة ثابتة، والثبات يزيد من يتضح من الجدول السابق، أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات ثبات مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

### 6. نتائج

النتائج ذات الصلة بالسؤال الأول، والذي نصه: ما مفهوم القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز؟ وما أهم مجالات تحقيقها؟ للإجابة على السؤال الأول، قام الباحث بمراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة حول القدرة التنافسية للجامعات، والتي تم استعراضها من خلال الأطار النظري في هذه الدراسة. وبناءً عليه يمكن القول بان مفهوم القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، هو: استغلال موارد الجامعة وكفاءاتها، وتصوير الفرص الجديدة وصياغة الاستراتيجيات المستقبلية المناسبة، وذلك للتفوق على المنافسين من مثيلاتها من الجامعات في تقديم الخدمات في وظائفها الرئيسية، ونظمها المساندة، وبالتالي اكتساب مخرجاتها المزايا التنافسية التي تمثل القيمة المضافة لجذب العملاء وتحقيق الريادة والتميز.

وأن أهم المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز تنقسم إلى محورين أساسيين، هما:

### جدول 2

مجالات متطلبات القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.

الترتيب	درجة الأهمية		المتوسط الحسابي	المجال	رقم المجال
	الاستجابة	الانحراف المعياري			
1	مهمة جداً	0.82	4.51	البنية التحتية وتقنية المعلومات	7
2	مهمة جداً	0.87	4.35	الموارد والكفاءات	6
3	مهمة جداً	0.88	4.31	خدمة المجتمع	3
4	مهمة جداً	0.87	4.30	الإدارة والقيادة الجامعية	4
5	مهمة جداً	0.85	4.24	الثقافة التنظيمية(التنافسية)	5
6	مهمة جداً	0.94	4.24	التدريس والتعليم	1
7	مهمة	0.93	4.16	البحث العلمي	2
	مهمة جداً	0.88	4.30	المتوسط العام	

البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات بالجامعات السعودية. فيما جاء مجال الموارد والكفاءات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.35) وانحراف معياري قدره (0.87). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز تُعاني من قصورٍ في بنيتها التحتية وضعف الجوانب التقنية فيها. مما انعكس على وجهة نظر عينة الدراسة بأن يكون مجال البنية التحتية وتقنية المعلومات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، كما أنه يمكن تفسير حصول مجال الموارد والكفاءات على المرتبة الثانية من حيث الأهمية إلى أن الموارد والكفاءات هي من تقود الجامعة في جميع وظائفها ونظمها المساندة، وأن موارد الجامعة وكفاءاتها هي التي تجعل الجامعة تقوم بالدور المناط بها في خدمة المجتمع وخلق مجتمع المعرفة، ودورها في العملية التعليمية والبحثية، وأن الموارد والكفاءات هي من يخلق التميز والفارق بين الجامعات. وأن كفاءة موارد الجامعة تخدم تحقيق القدرة التنافسية فهي الأساس الذي تُرسم عليه الخطط الاستراتيجية ومصدر التخطيط واتخاذ القرارات، كما أنها مصدر العمل المتقن الذي يحقق الجودة والتميز بتكلفة أقل ويحقق الإبداع والابتكار، وإنتاج المعرفة والبحوث الذي تفيد المجتمع. في حين كان أقل متوسط للمجال رقم (2) وهو البحث العلمي بمتوسط حسابي قدره (4.16) وانحراف معياري قدره (0.93).

يتضح من الجدول رقم (2) السابق ما يلي:

1. أن مجالات متطلبات القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز تكونت من (7) أبعاد تعكسها (31) عبارة.
2. المتوسط العام لدرجة أهمية مجالات متطلبات القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ قيمة (4.30 من 5.00)، وانحراف معياري بلغ (0.88)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الخامسة (مهمة جداً) من فئات مقياس التدرج الخماسي. مما يدل على أن أفراد الدراسة يرون أهمية مجالات متطلبات القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.
2. لم تحقق أي من مجالات متطلبات القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز درجة أهمية (متوسطة)، ودرجة أهمية (غير مهمة)، ودرجة أهمية (غير مهمة جداً).
3. تتراوح قيم المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول أهمية مجالات متطلبات القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز ما بين (4.16-4.51)، حيث كان أعلى متوسط للمجال رقم (7) وهو البنية التحتية وتقنية المعلومات، بمتوسط حسابي قدره (4.51) وانحراف معياري قدره (0.82)، وهذا ما أكدته دراسة (العتيبي، 2018م)، التي توصلت إلى ضرورة تأمين تقنيات التعليم المرتبطة بالعملية التعليمية، وتجهيز

- الثقافة التنظيمية (التنافسية)، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.24).

- التدريس والتعليم، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.24).

- البحث العلمي، بدرجة أهمية (مهمة) وبمتوسط حسابي قدره (4.16).

وتتفق نتائج هذا السؤال، مع الدراسات التالية:

دراسة شلبي [10] التي رصدت أهم المتطلبات لتحقيق الميزة التنافسية في جامعة المنصورة بمصر في وظائفها الأساسية (التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع). ودراسة العباد [1]، التي حددت متطلبات رفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود. ودراسة أمين [12] التي حددت عدداً من المتطلبات لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية. ودراسة رضا هاشم [14]، التي كشفت عن متطلبات تحقيق ميزة تنافسية لجامعة الدمام في العديد من مجالات التنافس.

#### 7. التوصيات

1. التنسيق والتعاون بين جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز والجامعات السعودية في تحسين قدراتها التنافسية، وكذلك فتح قنوات تواصل وتعاون بينها والجامعات الرائدة في المملكة العربية السعودية.
2. استحداث مركز وطني لقياس القدرات التنافسية للجامعات السعودية، ووضع معايير وآليات لتحسينها.
3. العمل على نشر ثقافة التنافسية في الأوساط الجامعية، وفي الوسائل الإعلامية وتوفير إطار واضح واستراتيجية معلنة للتميز والمنافسة.
4. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في تطوير التنافسية بالتعليم الجامعي على الصعيد الوطني.
5. تشكيل لجان في جامعة الأمير سطاتم تقوم ببحث وتحديد مجالات تنافسيها، بما يتوازن مع إمكانيات الجامعة، واحتياجات المجتمع المحلي، والتوجهات المحلية والعالمية.
6. وضع معايير دقيقة لاختيار القيادات الجامعية بما يتلاءم مع متطلبات التنافسية.

#### المراجع

##### أ. المراجع العربية

- [1] العباد، عبدالله (2017). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية. المجلة التربوية المتخصصة، المجلد 6(3)، 306-327.
- [4] رؤية المملكة 2030 (1439هـ). استرجعت من الرابط: <http://vision2030.gov.sa>
- [5] رضوان، سامي (2013). تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 24، 217-322.
- [6] المطلق، تربي (2017). الاستثمار المعرفي وعلاقته في بناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد 18(3)، 261-299.
- [7] العززي، سعود (2010). الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظرهم. مجلة القراءة والمعرفة، مصر، العدد (109)، 236-262.

4. تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات القدرة التنافسية في لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز بين (0.82- 0.93)، مما يشير إلى أن قيم تشتت كل مجال من مجالات القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز عن متوسطها الحسابي ضئيلة جداً.

وفي ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (2)، حول السؤال الثاني والمتعلقة بأهمية مجالات متطلبات القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، وبالنظر للمتوسط العام الذي كان بدرجة أهمية (مهمة جداً)، تبين أن كل المجالات السبعة الواردة في هذا تأخذ الأهمية ذاتها حيث وقعت جميعها في الفئة الخامسة (مهمة جداً) ماعدا مجال البحث العلمي الذي وقع في الفئة الرابعة (مهمة) وهي قريبة جداً من الفئة الخامسة (مهمة جداً)، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.16). ويعزو الباحث ذلك إلى تصاعد الاهتمام المحلي والدولي بأهمية التنافسية منذ عام 2006م وحتى الآن، وما واكب ذلك من ظهور عدد من التصنيفات العالمية التي دفعت بالجامعات نحو محاولة تحقيق معايير تلك التصنيفات والعمل على الحصول على الاعتمادات العالمية والمحلية لبرامجها وممارساتها المختلفة، بالإضافة إلى صدور رؤية المملكة 2030، والتي كانت أحد أهم أهدافها دخول (5) جامعات سعودية ضمن أفضل (200) جامعة عالمية بحلول عام 2030م، مما سيدفع بالجامعات نحو التميز في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي المجالات الأساسية في تقييم الجامعات، وكذلك التوجه نحو تطبيق نظام الجامعات الجديد، والذي يقوم على تصنيف الجامعات إلى جامعات بحثية وتعليمية وتطبيقية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنافس في التعليم العالي رغم أنه يهدف إلى تميز مخرجاته إلا أن هناك انقسام وتعدد في وجهات النظر حول تحديد مجالات التنافسية في التعليم العالي، فهناك من ينظر إليها من زاوية قدرة الجامعة على تحقيق وظائفها الأساسية المتمثلة في تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة تنعكس إيجاباً على مستوى خريجها مما يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في أسواق العمل، كما قد يُنظر إليها من خلال قدرة الجامعة على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية كالتيكنولوجيا ورأس المال، أو من خلال قدرة الجامعة وفهمها العميق للبيئة الخارجية المحيطة بالجامعة وينتج عن ذلك خريجين تنافسيين وأبحاث علمية حديثة ومتقدمة على المستوى العالمي وقيمة مضافة في محيط الجامعة المحلي والإقليمي.

وبالتالي يمكننا القول بان متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز قد حازت على درجة أهمية (مرتفعة جداً)، وكان ترتيبها حسب الأولوية في الأهمية لكل مجال من مجالات متطلبات القدرة التنافسية في جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز على النحو التالي:

- البنية التحتية وتقنية المعلومات، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.51).

- الموارد والكفاءات، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.35).

- خدمة المجتمع، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.31).

- الإدارة والقيادة الجامعية، بدرجة أهمية (مهمة جداً) وبمتوسط حسابي قدره (4.30).

## متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حمد الغامدي

- [8] الشدي, أمل (2017). دور التمايز في تطوير التنافسية بين الجامعات السعودية: استراتيجية مقترحة (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية, جامعة الملك سعود, الرياض.
- [9] الصالح, عثمان (2012). بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية, جامعة أم القرى, مكة.
- [10] شلبي, أماني (2018). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية: رؤية تربوية معاصرة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة المنصورة, المنصورة.
- [12] أمين, مصطفى, (2017). بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات المصرية. مجلة مستقبل التربية العربية, المجلد 24(106), 11-116.
- [13] خليل, ياسر؛ أحمد, أشرف؛ عطاء, رجب؛ المهدي, سوزان (2017). القيادة الاستراتيجية ودورها في تحسين الميزة التنافسية للجامعات المصرية. مجلة البحث العلمي في التربية, المجلد 5(18), 144-123.
- [14] هاشم, رضا (2017). استراتيجيات ومتطلبات تحقيق ميزة تنافسية بجامعة الدمام من وجهة نظر القيادات العليا بالجامعة. مجلة مستقبل التربية العربية, المجلد 24(106), 474-403.
- [15] الصديقي, سعيد (2014). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز. مجلة رؤية استراتيجية الفصلية, مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- ب. المراجع الأجنبية
- [2] Salmi, J (2009). The challenge of establishing world-class Universities, Washington. DC, The World Bank.
- [3] Victor Da Hsuan Feng (June, 2005). World Universities Ranking Generic and Intangible Features of Universities? "Speech at the First International Conference on World Class Universities at Shanghai Jiao-Tong University (WCU-1), 16-18.
- [11] Bisaria, Gaurav (2013). Achieving Competitive Advantage by Private Management Colleges or Private University. International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research, Vol 2(3), 90-105.

# REQUIREMENTS FOR ACHIEVING THE COMPETITIVENESS OF PRINCE SATTAM BIN ABDULAZIZ UNIVERSITY FROM THE VIEWPOINT OF THE FACULTY MEMBERS OF THE UNIVERSITY

HAMAD BIN HAMDAN AL-GHAMDI  
Ministry of Education, Saudi Arabia

---

**ABSTRACT** \_ This study aimed to determine the most important requirements that must be met to achieve the competitiveness of Prince Sattam bin Abdulaziz University. The descriptive approach was used, through a questionnaire tested on a sample of (302) faculty members at the university, who were chosen using the simple random method. The results of the study are presented to the most important requirements for achieving competitiveness in Prince Sattam bin Abdulaziz University, which has obtained a degree of importance (very high) across several fields; Its ranking was in order of priority for each field of competitiveness requirements in emerging Saudi universities as follows: the field of infrastructure and information technology in the first place, followed by the field of resources and competencies in the second place, then the field of community service in the third place, and the field of administration and university leadership in the fourth rank, then the field of organizational (competitive) culture in the fifth rank, followed by the field of teaching and education in the sixth rank, and in the seventh and last rank comes the field of scientific research.

**KEY WORDS:** The competitiveness of universities, Prince Sattam bin Abdulaziz University.